

2004 – 1999

إنه واضح من المعلومات الغنية التي وردت في تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2004 أن إتفاقية و حركة حظر الألغام بشكل عام حققت إنجازاً مهماً في مجال إستئصال الألغام الأرضية المضادة للأفراد و أنقذت الأرواح و الأطراف في كل منطقة من العالم. مع ذلك ما تزال هناك تحديات صعبة مثل تعميم الإتفاقية و تعزيز قواعد حظر الألغام المضادة للأفراد، إزالة الألغام من الأراضي، تدمير مخزون الألغام المضادة للألغام، و تقديم المساعدة للناجين من الألغام. إن الحملة العالمية لحظر الألغام تؤمن بأن المؤشر الوحيد لنجاح إتفاقية حظر الألغام هو قياس مدى الأثر الذي تتركه هذه الإتفاقية على المشكلة العالمية للألغام المضادة للأفراد. و كما كان عليه الحال في التقارير الخمسة السابقة، يقدم لنا تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2004 السبل اللازمة لقياس هذا الأثر.

إن تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2004 يغطي الفترة الواقعة بين مايو / أيار 2003 و مايو / أيار 2004. هذا و قد أضاف محرري التقرير - حيث أمكن - المعلومات المهمة التي وردت بين يونيو / حزيران و سبتمبر / أيلول 2004. علاوة على ذلك فقد تم تسليط الضوء في هذا الإصدار على بعض النقاط المهمة الواردة منذ العام 1999 أي عندما دخلت إتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ.

المؤشرات الرئيسية خلال السنوات الخمس الأخيرة

- x 152 دولة وافقت على حظر الألغام المضادة للأفراد.
- x تم تدمير 62 مليون من الألغام المضادة للأفراد المخزونة، منها 37.3 مليون لغم دمر من قبل الدول الأطراف في إتفاقية حظر الألغام.
- x أكثر من 1,100 كيلومتر مربع من الأراضي إزيلت منها الألغام منذ العام 1999 رافقها تدمير أكثر من أربعة ملايين من الألغام المضادة للأفراد، حوالي مليون لغم مضاد للمركبات و الملايين من القذائف غير المتفجرة.
- x قدم الممولون أكثر من 1.35 بليون دولار لقضايا الألغام منذ العام 1999 – 2003 و حوالي 2.1 بليون دولار منذ العام 1992.
- x حوالي 22.9 مليون شخص استفاد من دورات التعليم بمخاطر الألغام بين 1999 – 2003.
- x منذ عام 1999 حتى سبتمبر / أيلول 2004، سجل المرصد العالمي للألغام أكثر من 42,500 ضحية للألغام الأرضية و القذائف غير المتفجرة ضحايا لحوادث رصدت في 75 دولة على الأقل. رغم ذلك، ما زال هناك العديد من الضحايا التي لم ترد عنها أي معلومات مما يجعل الرقم الفعلي للضحايا أكبر من ذلك بكثير، فمن المرجح أنه يتراوح بين 15,000 إلى 20,000 ضحية جديدة في السنة.
- x الحكومتان الوحيدتان اللاتي أستمرتا في إستعمال الألغام خلال الفترة 1999 – 2004 هما روسيا و ميانمار (بورما).
- x لم ترصد علناً أي تجارة رسمية للألغام المضادة للأفراد.

الرفض الدولي الواسع للألغام المضادة للأفراد

143 دولة طرف في إتفاقية حظر الألغام و تسع دول أخرى موقعة لكن لم تصادق على الإتفاقية بعد، تشكل ثلاثة أرباع دول العالم. منذ التقرير الأخير للمرصد العالمي للألغام إنضمت تسع دول لإتفاقية حظر الألغام بينها بوروندي و السودان كليهما موبوءة بالألغام، و أيضاً روسيا البيضاء، اليونان، صربيا و الجبل الأسود و تركيا، حيث يشكل مجموع مخزونها من الألغام حوالي عشرة ملايين من الألغام المضادة للأفراد في إنتظار التدمير. عدد آخر من الحكومات إتخذت خطوات مهمة من أجل الإلتحاق بالإتفاقية و قد أعدت نفسها للمصادقة أو الإنضمام و هي: برونووي، لاتيفيا، بولندا و فانواتو.

التحديات التي تواجه نشر الإتفاقية

إن إقتصار عدد الدول المنضمة إلى إتفاقية حظر الألغام منذ نوفمبر / تشرين الثاني 2003 إلى سبتمبر / أيلول 2004 على دولتين فقط، رغم الجهود المتزايدة للحكومات و المنظمات غير الحكومية من أجل نشر الإتفاقية في الفترة التي سبقت قمة نيروبي، أمر مثير للقلق. 42 دولة إجمالي مخزونها من الألغام المضادة للأفراد يشكل 180 – 185 مليون لغم ما تزال خارج إتفاقية حظر الألغام. منها ثلاثة من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن للأمم المتحدة (الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، معظم دول الشرق الأوسط، معظم جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق و العديد من الدول الآسيوية. هذا و قد تخلت في فبراير / شباط 2004 الولايات المتحدة عن موقفها في التخلص من كل الألغام المضادة للأفراد الذي طالما تمسكت به. كما أعلنت فنلندا في سبتمبر / أيلول 2004 بأنها لن تنضم إلى إتفاقية حظر الألغام حتى العام 2012 أكثر بست سنوات عما صرحته سابقاً.

إنخفاض عدد الدول المستخدمة للألغام المضادة للأفراد

الإنخفاض المسجل في إستعمال الألغام المضادة للأفراد في العالم منذ منتصف التسعينيات بدون شك يعد من أهم إنجازات إتفاقية حظر الألغام و حركة حظر الألغام المضادة للأفراد بشكل عام. فقد أكد المرصد العالمي للألغام إستعمال الألغام المضادة للأفراد

من قبل 16 حكومة في مرحلة ما منذ العام 1999 هذا و قد وردت أدلة قاطعة حول إستعمال الألغام من قبل خمس دول أخرى. و عند النظر إلى هذه الظاهر نجد إن تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 1999 سجل إستعمال مؤكد أو مفترض للألغام من قبل 15 حكومة بين العامين 1999/1998، بينما تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 2004 رصد أربع حكومات استخدمت الألغام المضادة للأفراد بين العامين 2004/2003.

إستعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل الدول غير الأطراف

الدولتان الوحيدتان التي استمرت في إستعمال الألغام خلال الفترة 1999 – 2004 هما روسيا و ميانمار (بورما). إضافة إلى ذلك أرتريا، الهند، العراق، اسرائيل، كرغيزستان، النيبال، باكستان، سريلانكا، أوزبكستان و يوغسلافيا أقرت إستعمالها للألغام المضادة للأفراد خلال الفترة ذاتها؛ كما كشف المرصد العالمي للألغام أن جورجيا زرعت الألغام المضادة للأفراد خلال مناسبات مختلفة، إلا أن الحكومة نفت ذلك. منذ ذلك الحين دولتين من هذه الدول أصبحت طرفاً في إتفاقية حظر الألغام: أرتريا في فبراير / شباط 2002 و صربيا و الجبل الأسود (سابقاً جمهورية يوغسلافيا الفدرالية) في مارس / آذار 2004.

إستعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل دول الأطراف و الدول الموقعة على الإتفاقية

لم يجد المرصد العالمي للألغام أي دليل قاطع حول إستعمال أي دولة طرف في الإتفاقية الألغام المضادة للأفراد، لكن وردت بعض الإدعاءات الخطيرة و المؤكدة حول إستعمال أوغندا للألغام عام 2000. أنغولا، الأكوادور، أثيوبيا و فنزويلا أقرت استخدامها للألغام المضادة للأفراد بعد توقيعها للإتفاقية لكن قبل إنضمامها. كما وردت إدعاءات خطيرة حول إستعمال الألغام من قبل ثلاث دول موقعة على الإتفاقية – بوروندي، روندا و السودان – و هي حالياً دول أطراف في الإتفاقية.

إستعمال الألغام المضادة للأفراد من قبل الأطراف غير الحكومية

رصد المرصد العالمي للألغام على الأقل 70 وحدة مسلحة غير حكومية استخدمت الألغام المضادة للأفراد منذ العام 1999. الأطراف غير الحكومية استعملت و بشكل منتظم الألغام في بورما، بوروندي، الشيشان، كلومبيا، جمهورية كونغو الديمقراطية، الهند، النيبال، الفلبين، الصومال، السودان و أوغندا. هذا و قد توقف الإستعمال الواسع للألغام من قبل المتمردين في سريلانكا و أنغولا مع وقف إطلاق النار و إتفاقيات السلام، على التوالي. المتمردون و غيرهم من الأطراف غير الحكومية استعملوا الألغام المضادة للأفراد في 16 دولة على الأقل في العامين 2003 و 2004. و في تقرير هذه السنة ورد و لأول مرة إستعمال الألغام من قبل الأطراف غير الحكومية في كل من بوليفيا، بوتان، العراق و بيرو.

إنخفاض الإنتاج

من بين أكثر من 50 دولة معروف عنها إنتاجها للألغام المضادة للأفراد، 36 دولة تراجعت و توقفت رسمياً عن إنتاج الألغام. منها ثلاث دول غير طرف في الإتفاقية: فنلندا، اسرائيل و بولندا. منذ أن بدأ المرصد العالمي للألغام تقاريره عام 1999 أذيت تركيا و صربيا و الجبل الأسود من قائمة المنتجين. و قد صرحت مصر بشكل غير رسمي توقفها عن إنتاج الألغام منذ عام 1988. الولايات المتحدة لم تنتج الألغام منذ عام 1997. كوريا الجنوبية صرحت عدم إنتاجها للألغام منذ عام 2000. كما صرح مسؤول رسمي صيني في سبتمبر / أيلول 2003 أن عدم وجود أي خطوط إنتاج هناك. كما يبدو أن إنتاج بعض أصناف الألغام المضادة للأفراد من قبل روسيا قد توقف.

الإنتاج المستمر

أشار المرصد العالمي للألغام إلى 15 دولة منتجة للألغام المضادة للأفراد. أضيفت النيبال إلى القائمة عام 2003 ملتحقاً بذلك لأول مرة إلى صفوف منتجي الألغام منذ تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 1999. في بعض الحالات صعب تبين ما إذا كانت خطوط الإنتاج قائمة بين 1999 و 2004. و صرح دبلوماسي عراقي بأن إنتاج الألغام استمر خلال السنوات الأخيرة إلى فترة ما قبل الإجتياح عام 2003 إلا أنه تم تدمير معدات الإنتاج خلال الحرب. الهند و باكستان منمكتان في إنتاج الألغام المضادة للأفراد، بما فيها المعدة بأجهزة التحكم عن بعد الجديدة. مصادر رسمية في سنغافورة و فييتنام أفادت استمرار إنتاج الألغام المضادة للأفراد. بورما، كوبا و كوريا الشمالية لم تؤكد و لم تنف علفاً أي إنتاج منذ العام 1999.

الحظر الفعلي للتجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد

إن الحظر الفعلي لنقل و تصدير الألغام المضادة للأفراد جارٍ منذ عام 1996. بالتالي إقتصرت التجارة العالمية للألغام المضادة للأفراد على عدد صغير من الصفقات غير المشروعة أو السرية. هذا و قد سنت أو وسعت العديد من الدول غير المنضمة لإتفاقية حظر الألغام منعها الرسمي لتصدير الألغام خلال السنوات الخمس المنصرمة منها الصين، الهند، اسرائيل، كازخستان، باكستان، بولندا، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية و الولايات المتحدة. علاوة على ذلك صرح ممثلو كوبا، مصر و فييتنام عدم تصديرهم للألغام المضادة للأفراد رغم عدم وجود أي مرسوم حظر رسمي.

دمرت الملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة

منذ بدء المحادثات حول إتفاقية حظر الألغام و دخولها حيز النفاذ كان في حوزة حوالي 131 دولة كمية مذهلة من الألغام قدرت بحوالي 260 مليون لغم مضاد للأفراد. خلال فترة هذا التقرير تم تدمير حوالي أربعة ملايين من الألغام المخزونة، و بذلك أصبح الإجمالي 62 مليون لغم دمرت خلال السنوات الأخيرة. 65 دولة طرف إنتهت من تدمير مخزونها من الألغام، بذلك يكون إجمالي ما دمته 37.3 مليون لغم مضاد للأفراد. نصيب إيطاليا هو الأكبر في هذا العملية (7.1 مليون لغم)، تليها تركمنستان (6.6 مليون). الدول الأخرى التي دمرت أكثر من مليون لغم مضاد للأفراد: ألبانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، رومانيا، السويد، سويسرا و المملكة المتحدة.

الملايين من الألغام مخزونة من قبل دول غير أطراف

إن القسم الأكبر من الألغام المضادة للأفراد بين 180 مليون و 185 مليون لغم مخزونة من قبل دول غير أطراف في إتفاقية حظر الألغام. النصيب الأكبر من هذا المخزون يعود لثلاث دول فقط: الصين (حوالي 110 مليون)، روسيا (حوالي 50 مليون) و الولايات المتحدة (10,4 ملايين). الدول الأخرى التي تملك مخزوناً كبيراً من الألغام هي باكستان (حوالي ستة ملايين)، الهند (ما بين 4 إلى 5 ملايين) و كوريا الجنوبية (مليونين). غيرها من الدول غير الأطراف التي يُعتقد إمتلاكها لمخزون كبير من الألغام هي بورما، مصر، فنلندا، إيران، العراق، اسرائيل، كوريا الشمالية، سوريا و فييتنام.

فشل الدول في تحقيق متطلبات تقارير الشفافية

في الوقت الذي وصلت فيه درجة تقيد الدول الأطراف في إيداع تقاريرها الأولية للشفافية بناءً على المادة 7 من إتفاقية حظر الألغام إلى (91 ٪)، تأخرت اثنتي عشرة دولة في إيداع تقريرها: بوروندي، كاب فيرديه، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا الأستوائية، غويانا، ليبيريا، سانتا لوتشيا، سان فينسنت و الغرينادين، ساو توميه و برنسيب، صربيا و الجبل الأسود، السودان و تركيا. تأخر غينيا الأستوائية عن تقديم تقريرها (الواجب في 28 أغسطس / آب 1999)، سانتا لوتشيا (29 مارس / آذار 2000) و ليبيريا (28 نوفمبر / تشرين الثاني 2000) لا يمكن إلا أن يعتبر إنتهاك فاحش لإلتزام الشفافية الواجب بناءً على الإتفاقية. ثلاثتها تجاوزت الموعد المحدد لتدمير أي مخزون من الألغام المضادة للأفراد، إلا أنها لم تُعلم الدول الأطراف عما إذا كانت نفذت هذا الإلتزام الجوهري أم لا.

فشل الدول في التوصل إلى إتفاق حول مفهوم الإلتزامات الجوهرية للإتفاقية

منذ دخول إتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ استمرت الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية في إثارة العديد من الأسئلة حول طريقة تفسير و تطبيق الدول الأطراف بعض جوانب المواد 1، 2 و 3. و بشكل خاص أبدت الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية قلقها إزاء القضايا المعنية بالعمليات العسكرية المشتركة مع الدول غير الأطراف، حول حظر "المساعدة"، حول تخزين و عبور الألغام الأجنبية المضادة للأفراد، حول الألغام المعدة بالصمامات الحساسة و أجهزة منع المناولة و حول عدد الألغام المسموح استبقائها لأغراض التدريب و التطوير. الحملة العالمية لحظر الألغام الأرضية أشارت إلى أن بعض الدول الأطراف إبتعدت عن التفسير القانوني السائد و الممارسات السائدة للدول في هذا المجال.

زيادة التمويل لقضايا الألغام

سجل المرصد العالمي للألغام حوالي 2.07 بليون دولار لتمويل قضايا الألغام بين الأعوام 1992-2003. من إجمالي المساهمات التي قدمت على مدى الـ 12 سنة، 65 ٪ (1.35 بليون) قدمت خلال السنوات الخمس الأخيرة (1999 - 2003) أي منذ دخول إتفاقية حظر الألغام حيز النفاذ. للعام 2003 سجل المرصد العالمي للألغام 339 مليون دولار قدم من قبل أكثر من 24 مانح. أي بزيادة قدرها 25 مليون دولار أو 8 ٪ عن عام 2002 و بزيادة قدرها 102 مليون دولار أو 43 ٪ عن العام 2001. الإرتفاع الرئيسي يعزو إلى إرتفاع مساهمة اللجنة الأوروبية و الولايات المتحدة، و كذلك كندا و السويد.

إنخفاض في تمويل قضايا الألغام

من جهة أخرى فقد نزل عام 2003 تمويل عدد من كبار المانحين لقضايا الألغام: مثل اليابان، ألتنمسا، إيطاليا، استراليا، فرنسا و هولندا.

إرتفاع المعونات المتلقاة لقضايا الألغام

للسنة الخامسة على التوالي (1999 - 2003) ظل أكبر متلقي المعونات المقدمة لقضايا الألغام : أفغانستان (200 مليون دولار أمريكي)، العراق (149 مليون دولار)، كمبوديا (114 مليون دولار)، كوسوفو (89 مليون دولار)، أنغولا (84 مليون دولار)، البوسنة و الهرسك (82 مليون دولار) و موزمبيق (73 مليون دولار). و في عام 2003 استمر تمويل قضايا الألغام في أفغانستان في الإرتفاع إلى 75 مليون دولار بحيث وصل تمويل سنتين على التوالي 141 مليون دولار. و قد أنصب التمويل على العراق بعد الإجتياح و إبعاد صدام حسين على الحكم، حيث قدمت حوالي 55 مليون دولار في العام 2003. كما أن سريلانكا و السودان تعتبران من المتلقين الرئيسيين.

الحاجة إلى المزيد من التمويل

على غير العادة واجه عدد كبير من الدول الملغومة إنخفاض في المساهمات المقدمة من المانحين لقضايا الألغام في العام 2003. فقد إنخفض في 2003 و بشكل كبير تمويل قضايا الألغام في فييتنام و كمبوديا، و قد رصد الإنخفاض أيضاً بالنسبة للبوسنة و الهرسك، أرتريا، الأرض الصومالية، لاوس و أثيوبيا. كما إنخفضت الموارد المخصصة لبرامج مساعدة الضحايا منذ العام 1999، رغم الإرتفاع السنوي المستمر لعدد الناجين من الألغام المحتاجين للمساعدة.

إتساع برامج قضايا الألغام

تم التقرير عن تنفيذ بعض برامج إزالة الألغام عامي 2003 و 2004 في إجمالي 65 دولة و سبع مناطق، بما فيها البرامج الإنسانية لإزالة الألغام التي نفذت لصالح المدنيين في 36 دولة. خلال فترة هذا التقرير بدأت و لأول مرة العمليات الإنسانية لإزالة الألغام في أرمينيا (مايو / أيار 2003)، تشيلي (سبتمبر / أيلول 2003)، السنغال (أواخر العام 2003) و طاجكستان (يونيو / حزيران 2004). شكل إجمالي الأراضي المطهرة من الألغام في العام 2003 حوالي 149 مليون متر مربع، أدت إلى تدمير 174.167 لغماً مضاداً للأفراد، 9.330 لغماً مضاداً للمركبات و 2.6 مليون من القذائف غير المنفجرة.

العديد من الدول الأطراف التزمت بواجب إزالة الألغام

الدول التي أعلنت إتمامها من تدمير الألغام منذ تقرير المرصد العالمي للألغام للعام 1999 هي بلغاريا (أكتوبر / تشرين الأول 1999)، ملدوفا (أغسطس / آب 2000)، كوستا ريكا (ديسمبر / كانون الأول 2002)، جمهورية التشيك (أبريل / نيسان 2003)، جيبوتي (يناير / كانون الثاني 2004) و حديثاً هوندوراس (يونيو / حزيران 2004). هذا و قد صرحت ناميبيا في يونيو / حزيران 2004 أنه باستثناء مشكلة الألغام على حدودها مع أنغولا، يمكن إعتبار دولتها خالية من الألغام.

ما تزال العديد من الدول موبوءة بالألغام و لم يتم تنفيذ إلا القليل

الألغام الأرضية و القذائف غير المنفجرة غير المنزوعة تؤثر على حياة الملايين من الأشخاص في 83 دولة. في العام 2003 و 2004 لم ترصد أي عمليات لإزالة الألغام في 20 دولة من هذه الدول منها الجزائر، بنغلادش، بروندي، جمهورية كونغو، كوبا، الدانمارك، فرنسا (جيبوتي)، ليبيريا، ملاوي، المغرب، النيجر، كوريا الشمالية، عمان، سيراليون، صوماليا، سوازيلاند، سوريا، تونس، أوزبكستان و فنزويلا. في العام 2003 و 2004 لم ترصد برامج التعليم بمخاطر الألغام في 23 دولة ملغومة منها 13 دولة طرف.

إنخفاض عدد الضحايا الجدد للألغام في بعض الدول

لقد إنخفض في معظم الدول الملغومة عدد ضحايا الألغام الذين تم التقرير عنهم عام 2003 مقارنة بالضحايا الذين تم التقرير عنهم عام 2002؛ في بعض الحالات هذا الإنخفاض كان ملحوظاً كما في أفغانستان، البوسنة و الهرسك، كمبوديا، لبنان، السنغال و سريلانكا. و مع ذلك ما زال المدنيون يشكلوا الغالبية العظمى من الضحايا الجدد؛ حيث أن 86% من الضحايا الذي تم التقرير عنهم في عام 2003 هم من المدنيين.

إزدياد الضحايا المحتاجين للمساعدة

عام 2003 سجل المرصد العالمي للألغام أكثر من 8.065 ضحية جديدة في 65 دولة 23% هم من الأطفال. مقارنة بتقرير السنة الماضية تم التبليغ عن ضحايا جدد لحوادث مرتبطة بالألغام في أربع دول جديدة: أرمينيا، بوليفيا، قبرص و ليبيريا. المرصد العالمي للألغام سجل 230.000 ناج من الألغام في 97 دولة و تسع مناطق، بعضهم ضحايا حوادث ألغام طرأت ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن الغالبية العظمى من الناجين هم من ضحايا حوادث الألغام في فترة السبعينات فصاعداً. و إذا أخذنا بعين الإعتبار العدد الكبير من الضحايا التي على الأرجح لم ترصد، يمكن القول أن اليوم هناك ما بين 300.000 و 400.000 ضحية للألغام في العام.